وإلى مثل هذا ذهب أحمد بن فارس فقال: «ما جعل الله الشعراء معصومين، يُوَقّون الغلط والخطأ فما صح من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود، كقوله:

ألم يأتيك والأنباء تَنمي

وقوله:

لما جَفا إخوانه مصعبا

وقوله:

قفا عندَ ممّا تعرفان ربوعُ

فكلّه غلط وخطأ[1].

وكان مثل هذا صنيع عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي مع الفرزدق الذي تقدمت الإشارة إليه.

ولا نعلم كيف يتفق هذا التشدّد في حصر الأخذ عن قبائل معينة، وما قيل في فصاحة قريش، وأنهم أفصح العرب، وأن الرسول الكريم قد قال: «أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش»، إننا نعلم أن قريشاً قد أتيح لها أن تتصل بالقبائل الكثيرة، وبجمهرة من أقوام شتى من غير العرب فكيف سلمت لغتهم، وكيف جاز للنحاة أن يوافقوا على فصاحتهم!.

ومما أثبته السيوطي من قول الفراء ما يؤيد فصاحة قريش، فقد قال:

«كانت العرب تحضر الموسم في كل عام، وتحجّ البيت في الجاهلية، وقريش يسمعون لغات العرب، فما استحسنوه من لغاتهم

(١) الصاحبي، ص ٣٣١.